

طالب بالآ يتحول تخصيصها إلى مشروع تخصيص «الخطوط الكويتية»

«الشال»: الفرج لن يأتي من تلقاء نفسه لحل أزمة تخصيص البورصة



الكويت الثانية في ارتفاع نصيب الفرد من النفقات العامة

أي منهما، وأن هناك حاجة لاتخاذ إجراء، إما تشريعي أو هندسة مالية، للمضي بالمهمة قدماً. والأمر الأكثر صعوبة هو إن كانت البورصة تربع، قليلاً، أو تخسر بسبب ارتفاع تكاليفها، فالأمر لا يحتل بيعها، رخيصة أو بلا قيمة، إذا قدرت قيمتها على أساس أداؤها المالي، خصوصاً بعد تجريفها من أصولها الأخرى.

وجرت العادة في مثل هذه الحالات، إما احتساب قيمة لأصولها غير الملموسة، مثل الشهرة أو حق الاحتكار، أو خفض تكاليفها أو زيادة إيراداتها أو خليط من الإثنين. ويبقى المهم، ألا يتحول تخصيصها إلى مشروع تخصيص الخطوط الجوية الكويتية، فالذهاب، ميكراً أو بشكل مباشر، إلى العائق والتعامل معه والمضي في إجراءات التخصيص، أفضل كثيراً من انتظار الوقت ليأتي بالفرج، فالفرج لن يأتي من تلقاء نفسه.

وما يفترض أن يلقى جل الاهتمام، ما هو مراعاة أن يكون ضمن ملاك البورصة مالك رئيسي له مصلحة في الاستثمار على تطويرها، وضمن ضوابط تضعها هيئة أسواق المال لضمان حجاب الملك وسرية المعلومات، وتحديد مدى زمني أو حجم عمل يلغي بعده امتياز الاحتكار لها.



مخصصة البورصة تواجه عقبات كثيرة

إقرار تشريعات، وبعضها من دون تخصيص، أو حتى قراءة، وأحياناً بدماء وتين في الجبسة، عينها، تعوزها القدرة على إنجاز تشريع مستحق أو تعديل على تشريع يؤدي إلى تجاوز هذه العقبة، أما إذا كانت العقبة مالية، ونحن نميل إلى هذا التفسير، فالأمر يتطلب مخرجاً مالياً، والعقبة المالية المحتملة، هي أن البورصة، أسوة بالخطوط الجوية الكويتية وغيرها، أصبحت مؤسسة إما أنها مالي ضعيف أو أنها تخسر، فالأخير في التخلص من الملكيات الحكومية في الشركات أو المؤسسات أو القطاعات غير الأساسية، يؤدي إلى تدور

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي قضية تخصيص البورصة، حيث أوضح أن الكويت تعجز عن تنفيذ وعد كانت قطعتة في تسعينيات القرن الفائت ببيع حصصها في الشركات المدرجة على مدى 5 سنوات، وتعجز على مدى 20 سنة عن تخصيص مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، رغم صدور قانون خاص بتخصيصها قبل نحو 5 سنوات، مداه الزماني سسنتان، ويبدو أن بورصة الكويت أخذت في تخصيصها المسار ذاتها، والمشكلة لا تكمن في بيع حصص في شركات مساهمة أو تخصيص شركة طيران، إنما المشكلة في ذلك العقل المدير لشؤون الدولة الاقتصادية، إذ لا يعقل ما لا يتمكن من يعجز عن مهمات، على هذا القدر من السهولة، من تصميم وتنفيذ مشروع تنميه ينقل البلد، من واقع إلى آخر.

وأضاف التقرير: «نحن لا نعرف سوى ما ينشر، وليس فيما نشر من عقبات ما لا يمكن تخليسه، ففكرة نحن نقرأ أن المشكل قانوني، مثل عدم جواز تملك هيئة أسواق المال التي آتت إليها أصول البورصة، مثل مبنى تجاري أو المقر الحالي للبورصة أو تملك شركة للبورصة خلال الفترة الانتقالية، ولا نعتقد أن الحكومة ومجلس الأمة، بعد ذلك السيل الضخم من

الاستمرار في زيادة المخصصات للبنوك في 2012 وراء نمو أرباحها الطفيف بنسبة 1,2%.. و 28,420 مليار دينار حجم ودائع القطاع الخاص لدى البنوك

مليار دينار، للعام 2012، وهذا الفائض أعلى بما نسبته 22,5% عن مثيله المحقق، في عام 2011، البالغ نحو 21,173 مليار دينار، وحقت أسعار المستهلك، في 2012، نموا موجبا، بلغت نسبته نحو 2,9%، إذ بلغ معدلها نحو 152,5 (سنة 2000=100)، مرتفعاً من معدل نحو 148,2، في عام 2011، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير ارتفاع أسعار الغذاء من معدل نحو 177,7، في عام 2011، إلى معدل نحو 187,6، في عام 2012، (+5,6%). وتشير النشرة إلى استمرار انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع، من نحو 14,609، في الربع الثالث، إلى نحو 14,583، في الربع الرابع من العام 2012، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 1,6%، وكذلك انخفاض من نحو 14,677، لعام 2011، إلى نحو 14,609، لعام 2012، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 4,1%، وواصل المعدل الموزون للفائدة على القروض انخفاضه، أيضاً، من نحو 15,083، في 2011، إلى 14,834، للفترة نفسها، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 4,9%، وانخفض من نحو 15,306، لعام 2011، إلى نحو 15,066، لعام 2012، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 4,5%، وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 28,420 مليار دينار، بارتفاع من نحو 26,727 مليار دينار، في نهاية عام 2011، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 6,3%، وأخيراً، ارتفعت، أيضاً، مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص، إلى نحو 29,119 مليار دينار، من نحو 28,230 مليار دينار، في نهاية عام 2011، أي بما نسبته 3,1%.

اجتاز تداعيات الأزمة المالية، ولكنه مازال متخماً بالسليوية، ما يضاعف أداءه المالي، ويفترض أن ينشط في ممارسته لخط إنتاجه الرئيسي، أي الإقراض، مع استمرار تحسن أدائه الاستثماري، ذلك ليس حال الشقيق الأصغر في القطاع المالي، أو شركات الاستثمار، وسوف نعرض لوضعها في تقرير قادم. وأشار تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي إلى المؤشرات النقدية والاقتصادية بفترة أكتوبر- ديسمبر 2012 التي توضع أن الميزان التجاري صادرات لسياسة ناقصا واردات سليعة- قد حقق فائضاً، في الربع الرابع من العام 2012، بلغ نحو 6,364 مليارات دينار، بعد أن بلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال الربع الرابع، نحو 8,203 مليارات دينار، منها نحو 94,7% صادرات نفطية، وبلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية، للعام بكامله، نحو 33,181 مليار دينار، نسبة إجمالي قيمة الصادرات النفطية، منها، نحو 95,3%، وبلغت قيمة وارداتها السلعية، غير العسكرية، خلال الربع الرابع من العام 2012، نحو 1,838 مليار دينار، وبلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية، غير العسكرية، للعام بكامله، نحو 7,244 مليارات دينار وكان الميزان التجاري قد حقق فائضاً، في الربع الأول من العام 2012، بلغ نحو 7,030 مليارات دينار وانخفض إلى نحو 6,262 مليارات دينار، في الربع الثاني (لانخفاض معدل سعر النفط بما نسبته نحو 9,7-)، وارتفع، قليلاً، إلى نحو 6,279 مليارات دينار، في الربع الثالث، أي إن الميزان التجاري قد حقق فائضاً بلغت قيمته نحو 25,935

في زيادة المخصصات من باب الحيلة والحذر، وصافي أرباح القطاع ارتفعت من 565,5 مليون دينار، في عام 2011، إلى 572,2 مليون دينار، ولكن مساهمة كل مصرف في تلك الأرباح مازالت متفاوتة، بشكل حاد، إذ حقق بنك الكويت الوطني نحو 53,3% من تلك الأرباح، وهو أحد تسعة مصارف، ويأتي، ثانياً، بعده، بفارق كبير، بيت التمويل الكويتي بمساهمة نسبتها 15,3%، ليسهم الاثنان بنحو 68,6% من صافي أرباح القطاع كله، ومساهمة 7 مصارف أخرى بنحو 31,4%، من صافي الأرباح، ويوحى بأن هناك متسعاً لتعديل تركيبة توزيع الأرباح، أي إن على تلك المصارف السبعة زيادة معدلات ربحيتها، وضمها يقرب بنك برقان الكويت مساهمة برقمين، إذ يبلغ نصيبه نحو 9,7% من صافي الأرباح، مجملة، يليه البنك الأهلي المتحد بنحو 6,7% من صافي الأرباح، مجملة، لتتقاسم 15 بنوك أخرى 15% فقط، مما تبقى، ذلك ربما يعني أن تلك المصارف الخمسة الباقية، في نهاية مطاف الخروج من آثار الأزمة، وهي في الطريق إلى خفض الحول للمخصصات بعد أخذها ما يكفي، ولعل تصريح رئيس مجلس إدارة البنك التجاري، أخيراً، حول بلوغ التغطية للقروض غير المدخولة، في البنك التجاري، نسبة 170% وهي الأعلى، مؤشر على نهاية ذلك الطريق. وفي خلاصة عامة، ما لم يحدث تطور خطر وغير محسوب على بيئات التشغيل الثلاث، الاقتصاد العالمي والربيع العربي والإقليمي والوضع السياسي المحلي، يبدو أن قطاع المصارف المحلي، وهو الركن الأساسي للقطاع المالي، قد

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن القطاع المالي تسبب في أزمة العالم المالية، رغم أن العالم كان مهيا لها، بسبب تعاليم مدرسة اقتصادية منفلتة سادت على مدى 30 سنة، ورغم استمرار مخاطر الأزمة في الوقت الحاضر، إلا أن المؤشرات توحى ببداية تعافي القطاعات المصرفية، حول العالم، وفي الكويت، توحى نتائج الأداء لقطاع المصارف عن 2012، بأنه مستمر في التعافي، أيضاً، فأدائه يتحسن، للسنة الثانية على التوالي، وإن كان يعوزه عودته إلى نشاطه الرئيسي أي الإقراض، إلا أنه لنح للمتاحة، أو نتيجة المبالغة في الحوف. وتشير بيانات الأداء المجمعة إلى ارتفاع إيرادات التشغيل بنسبة 9,7% مقارنة بعام 2011، إذ بلغت نحو 2,348 مليار دينار، ارتفاعاً من مستوى 2,139 مليار دينار وتحقق ذلك رغم ارتفاع المخصصات بنحو 4,5%، أو إلى نحو 655 مليون دينار، بما يعني أن ارتفاع إيرادات التشغيل يتحقق في ظل استمرار التحفظ من المخاطر، حتى إن معدل مخصصات القروض غير المدخولة للمصارف، كلها، قريب من مستوى 100%، ويتحقق ذلك، رغم أن كفاية رأس المال، لمعظمها، قريبة من الـ 200%، والواقع أن فيها بعض المبالغة، فالأصل في ارتفاعها هو احتجاز مبالغ سائلة عالية، بما يعنيه ذلك من بعض التعطل لبعض الموارد بالعزوف عن استثمارها، ما يضعف الربحية.

وفي خلاصة نتائج الأداء المالي للمصارف مجتمعة، لم يزد صافي الربح في 2012 إلا بنسبة 1,2%، والسبب هو الاستمرار

عائدات أجهزة الاتصالات عالمياً تصل إلى 814 مليار دولار بحلول 2017

توقع تقرير لشركة IDC أن يصل عدد وحدات أجهزة الاتصالات، والتي تشمل الهواتف الذكية والحواسيب الشخصية واللوحية، التي يتم شحنها عالمياً إلى 2,2 مليار وحدة، وأن تحقق عائدات تصل إلى 814,3 مليار دولار بحلول عام 2017.

وبحسب التقرير، فإنه من المتوقع أن يشهد سوق الحواسيب اللوحية والهواتف الذكية النمو الأبرز خلال هذه الفترة، فيتضاعف عدد الحواسيب اللوحية التي يتم شحنها ثلاث مرات لتصل قيمتها إلى 125 مليار دولار بحلول 2017، بينما يتضاعف عدد الهواتف الذكية مرتين لتصل قيمتها إلى 462 مليار دولار، وعلى الجانب الآخر، يتوقع أن يشهد سوق الحواسيب الشخصية المتقلبة نمواً ضعيفاً في حين يواصل سوق الحواسيب الشخصية تراجعها عاماً بعد آخر.

وتوقع التقرير أن يشهد العام الحالي انخفاضاً في شحنات الحواسيب الشخصية بنسبة 4,3%، ونمواً ضعيفاً بنسبة تقل عن 1% في شحنات الحواسيب المتقلبة.

وعلى الناحية الأخرى من المتوقع أن يشهد سوق الحواسيب اللوحية نمواً واضحاً قدره 48,7% بعدد يصل إلى 190 مليون وحدة تقريباً، بينما يصل نمو سوق الهواتف الذكية إلى 27,2% بعدد 918,5 مليون وحدة. ورأى التقرير أن الأسواق الناشئة شهدت نمواً واضحاً في سوق أجهزة الاتصال خلال العام الفائت بنسبة 41,3%، إلى أن سوق الحواسيب اللوحية انخفضت بنسبة الأكبر بنسبة 11,3%، ثم الهواتف الذكية بنسبة 7,6%، إلى 10,9% بحلول عام 2017، حيث تحقق الحواسيب اللوحية والهواتف 13,4%، و12,2% على الترتيب.

وأوضح هيو ساساني، الباحث لدى IDC، أنه عادة ما يتجه الإنفاق الاستهلاكي في الأسواق الناشئة في البداية إلى الهواتف الذكية، وفي حالات كثيرة ينتقل إلى الحواسيب اللوحية قبل الشخصية.

وفيما يتعلق بالأسواق الناضجة فقد نما سوق أجهزة الاتصال بنسبة 15,6% خلال العام الماضي، وكان من أبرز ملامحها الانخفاض في سوق الحواسيب الشخصية بنسبة 4,8%، والتي يتوقع أن تواصل تراجعها. وتتوقع الدراسة أن تشهد هذه الأسواق خلال العام الحالي نمواً بنسبة 13,8%، في سوق أجهزة الاتصال، وأن يصل عام 2017 إلى 4,2% بشكل أغلبها الهواتف الذكية والحواسيب اللوحية.

بحضور السفير الإيطالي «علي الغانم وأولاده» تطلق «كازيبلا» للمطابخ والسيراميك



جانب من صالة العرض

ان شركة علي الغانم واولاده تهدف من خلال مجموعتها الجديدة وبمشاركة شركائنا المعرض شملت أحدث للمستلم الكويتي الذي يبحث دائماً عن كل ما هو جديد وعصري يتماشى مع التطور الحادث في العالم.

واوضح ان الشركة ستبدل قصارى جهدها خلال الفترة المقبلة لكي تكون اولى وانجح الشركات في تقديم هذه الخدمات داخل السوق الكويتي حيث ستواصل وستطبق ما بدأ به المؤسس العم علي محمد خنيان الغانم، لافتاً إلى ان كازيبلا تعد انطلاقة لرؤية جديدة وعصرية في عالم المطابخ والسيراميك.

من جهة قال السفير الإيطالي لسدي الكويت فابريسيو نيكوليتي ان المجموعة الجديدة التي اطلقتها شركة علي الغانم واولاده تضم ارقى المطابخ الشهيرة والمعروفة.

الاطيالية التي صممت وفقا لتكنولوجيا عالية وتقنيات متطورة، لافتا الى ان غرف المعرض شملت أحدث التصاميم لشرف الاطفال والنوم لشركات ايطالية مشهورة مثل هومن.

وأضاف ان الصناعة تمثل اهمية كبرى لدى الإيطاليين كما لخبر حيث يعتبرها الإيطاليون من اساسيات الحياة وهذا هو ما جعل ايطاليا من انجح الدول في المجال الصناعي على مستوى العالم.

واوضح ان حجم الصادرات الايطالية الى الكويت بلغ في عام 2012 حوالي 44,1%، لافتا الى ان العلاقة الاقتصادية بين البلدين متينة ونشده تطوراً مستمراً، وأشار الى ان شركة علي الغانم واولاده تسعى دائماً الى تقديم كل ما هو راق وجديد وتحاول بشكل مستمر اثراء السوق الكويتي بالماركات العالمية الشهيرة والمعروفة.



خالد الغانم والسفير الإيطالي يقصان شريط الافتتاح

أطلقت شركة علي الغانم واولاده مجموعتها الجديدة «كازيبلا» المختصة في تقديم ارقى الماركات الايطالية والعالمية في مجال المطابخ وعرف اليوم التي تضم علامات تجارية فاخرة والتي تتناسب مع جميع المستويات وذلك بغض الحول التقنية التي توفرها الشركة لكل زبون، وذلك في افتتاح دعته اليه السفير الإيطالي في الكويت ومرافقيه وعددا من الشخصيات البارزة في المجتمع.

وبهذه المناسبة قال م.محمد فتحي ان «كازيبلا» تعد واحدة من مجموعة علي الغانم واولاده التي تخصص بالمنتجات الايطالية الفاخرة من مطابخ وغرف نوم وخرائب الملابس والسيراميك والادوات الصحية التي تستعنى من خلالها لتقديم افضل وارقي المنتجات الايطالية والعالمية للسوق المحلية، مشيراً الى

تقنيات «النانو» ومنتجاتها ستصل إلى تريليون دولار بحلول 2015

في الماضي كانت تقنيات النانو «التقنيات المتناهية الصغر» تعد من باب الخيال العلمي ولكنها أصبحت حقيقة في الوقت الحاضر وتحظى باهتمام العديد من بلدان العالم، كونها ثورة علمية في شتى مجالات الحياة، وتعد تكنولوجيا النانو إحدى تكنولوجيات المستحقة وترجع تسميتها بالنانو كونها مشتقة من كلمة نانوس الإغريقية التي تعني «القرم»، وتستخدم اليوم للدلالة على واحد من المليار من المتر، ويعمل العلماء لخلق مواد جديدة ذات تجمعات وخصائص مبتكرة وغير موجودة طبيعياً، لعلها تفتح آفاقاً جديدة في علوم التكنولوجيا وبالتالي ستؤدي إلى خلق تطبيقات مختلفة، بالإضافة إلى إمكانية تحريك الذرات والجزيئات بدقة لإحداث تفاعلات كيميائية، ما يؤدي إلى تصنيع أو تعديل بعض الجزيئات المهمة، حيث تتمثل قواعد التقنيات النانوية في تسليتين، الأولى بناء المواد بدقة من مكونات صغيرة لا تراسى بالعين المجردة والحرص على كونها متناهية الصغر سيؤدي إلى مادة خالية من الشوائب وبالتالي الحصول على مواد ذات جودة عالية.

والنانو على خصائص المواد قد تتغير بصورة مدهشة عندما تتجزأ إلى قطع أصغر فأصغر، وخصوصاً عند الوصول إلى مقياس النانو حيث عندها ستبدد حبيبات النانو بإظهار خصائص ومميزات غير متوقعة ولم تكن تعرف من قبل وهي موجودة في خصائص المادة الأم. وتنتج المؤسسات العلمية بأن سوق تقنيات النانو ومنتجاتها سيصل إلى تريليون دولار بحلول عام 2015، وسيكون من يحظى بتقنيات النانو قد خالفه الحظ خلال الفترة الزمنية المقبلة. فنتجيات النانو تبشر بقرود حدوث ثورة صناعية جديدة، من شأنها أن تخرج العالم من أزمة المالية، حيث يتوقع أن تدخل تطبيقات النانو في كل مجالات الحياة مثل الطب والزراعة والغذاء والبيئة والالكترونيات والتكنولوجيا ومن المتوقع أن يؤدي صغر حجم الأجهزة وتقليل احتياجتها من طاقات التشغيل إلى تحديث مزيد من الأجهزة الالكترونية كذلك ستكون هناك طفرة في مجالات استكشاف الفضاء. ويرى البعض أن تقنيات النانو قد انتقلت بالفعل من مختبرات الأبحاث إلى مجال الاقتصاد والتجارة، فهناك شركات تسوق المواد النانوية مثل حبيبات الذهب أو السيلكون أو الكاديوم كمواد أو ترمجها في مواد أخرى لتحسين فاعليتها ولو على مستوى قليل في المائة لتكسب المنافسة، كما أن هناك شركات الآن تسوق أقمشة فيها مواد نانوية للعلل الحراري أو لمنع التصاق الأوساخ أو الماء.